التحديات الأمنية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل المتغيرات الدولية[▽]

The Security Challenges of The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf in Light of International Changes

أ.م.د. عبدالوهاب كريم حميد*

Assist. Prof. Dr. Abdalwahab Kareem Hamed

الملخص:

هناك زيادة متباينة في حجم ونوع المخاطر والتحديات التي تواجه دول منطقة الخليج العربي، تستدعي الرفع من درجة الاستعداد الأمني والعسكري بين دوله الست، وإعادة الثقة في العلاقات السياسية بين أنظمة الحكم فيها. هدفت الدراسة التعرف على طبيعة التهديدات والتحديات الأمنية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الداخلية والخارجية. وتطرح إشكالية في توصيف طبيعة التحديات الأمنية التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالإضافة إلى أهم الاستراتيجيات التي وضعتها دولة الخليج في مواجهتها وهل كانت كافية لمواجهة تلك التحديات والتهديدات الأمنية؟

الكلمات المفتاحية: مجلس التعاون لدول الخليج العربية– العمالة الوافدة –التطبيع – الامن – الدولة القائدة.

Abstract:

There is a varying increase in the size and type of risks and challenges facing the countries of the Arab Gulf region, which calls for raising the degree of security and military preparedness among its six countries and restoring confidence in the political relations between their regimes. The study aimed to identify the nature of internal and external security threats and challenges to

[▽] تاريخ الاستلام : 14 /2022/7 ، تاريخ القبول : 25/ 8/ 2022 ، تاريخ النشر : 2022/9/30

* أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية المشارك _ برنامج الدراسات الاستراتيجية للأمن والدفاع الوطني بكلية الاداب/ جامعة السلطان قابوس – دكتوراه في الحقوق من كلية الحقوق اكدال– جامعة محمد الخامس المغرب،2009–2010.

Dr.abdelwahab@squ.edu.om

the Gulf Cooperation Council countries. It is difficult to describe the nature of the security challenges facing the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, in addition to the most important strategies that the Gulf countries have put in place to confront them, and whether they were sufficient to confront those challenges and security. threats.

Keywords: Cooperation Council for the Arab States of the Gulf – Immigrant Workers – Normalization – Security – the Leading Country.

المقدمة:

تحيط بمنطقة الشرق الأوسط عموماً ومنطقة الخليج العربي خصوصاً اخطار جسيمة وخطيرة تتمثل بالكيان الصهيوني وسياساته الاستيطانية، والوجود الأمريكي وقواعده وتحالفاته العسكرية، والسياسة التوسعية لأيران، والاطماع التركية المتعاظمة في المنطقة، والمطامع الروسية القديمة الجديدة في الشرق الأوسط، كل ذلك تعتبر تحديات امنية تهدد أمن دول الخليج العربي منها ما تعتبر تحديات داخلية واخرى خارجية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة.

أهمية الدراسة: تبين بأن منطقة الخليج العربي تواجه زيادة في حجم ونوع المخاطر والتهديدات التي تواجه دول منطقة الخليج العربي، تستدعي الرفع من درجة الاستعداد الأمني والعسكري بين دوله الست، وإعادة الثقة في العلاقات السياسية بين أنظمة الحكم فيها.

تهدف الدراسة إلى التعرف على طبيعة التهديدات والتحديات الأمنية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الداخلية والخارجية.

تكمن إشكالية الدراسة في توصيف طبيعة التحديات الأمنية التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالإضافة إلى أهم الاسترتتيجيات التي وضعتها دولة الخليج في مواجهتها وهل كانت كافية لمواجهة تلك التحديات والتهديدات الأمنية ؟

فرضية الدراسة: تتمثل بان مجلس التعاون لدول الخليج العربية يواجه تحديات تهدد كيان المجلس ومستقبله وجوده؟

منهجية الدراسة اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي** لمعرفة أهم التهديدات والتحديات الأمنية المؤثرة على استقرار وأمن دول مجلس التعاون الخليجي، وفهم أهم العوامل المؤثرة في الخيارات الأمنية لدول الخليج العربي.

قسمت الدراسة إلى جزائين وكل جزء وزع على أربع نقاط حيث تناولت الدراسة ماياتي:

أولا: التحديات الأمنية والتهديدات الداخلية المؤثرة على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ثانيا: التحديات الأمنية والتهديدات الخارجية المؤثرة على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

تمهيد:

يمثل الأمن معضلة بالنسبة للدول باعتباره تهديد حقيقي للدولة وسيادتها واستقرارها، حيث يطرح إشكالات نظرية وواقعية، دفعت الخبراء في التحليل الأمني إلى الانتقال من مستوى الدولة إلى المستوى المجتمعي، الفردي، والإقليمي، وحتى العالمي، حيث تشكل هذه التهديدات تعدد في المصادر والفواعل، ولديها القدرة الهائلة على الانتشار، انطلاقا من البيئة الأمنية للأقاليم وإلى محيطها الدولي.

وتمثل منطقة الشرق الأوسط عموما ومنطقة الخليج العربي خصوصا، اهم الفضاءات الجيو استراتيجية في الأزمات والنزاعات المسلحة الدولية منها وغير الدولية. فقد اثرت احداث المعاصرة الحديثة منذ الحرب الإيرانية العراقية وحرب عاصفة الصحراء (تحرير الكويت) 1991، واحتلال العراق عام 2003، وما سمي (بثورات الربيع العربي) عام 2011، الى النزاع الروسي – الاوكراني الأخير لسنة 2022. كلها احداث لها تداعيات على أمن دول الخليج العربي.

حيث يعرف الأمن وفق" كنيث والتز" Waltz Kenneth أن :الأمن هو الهدف الأول للدولة والذي يشجعه النظام الدولي الذي يتسم بالفوضوية، لأنه بضمان بقائها–الدول –تبحث عن تحقيق أهداف مثل الاستقرار، المصلحة والقوة" (1). اما الامن الاقليمي فهو بالحقيقة تعبيرعن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى اقليم واحد تسعى من خلال وضع تنظيم وتعاون عسكري لدول ذلك الاقليم من منع اية قوة اجنبية او خارجية من التدخل في ذلك الاقليم. فهو نوع من التحالف بين دول اقليم معين لتنظيم الدفاع عن ذلك الاقليم من جانب وحماية الوضع القائم من جانب اخر (2).

---

(1) – (Waltz Kenneth, **Theory of International Politics,** New York, Mac–Graw–Hill,1979,P 127.

(2)– عامر محسن سلمان العامري ،"مفاهيم الامن: مقارنة بين الامن القومي والامن الاقليمي والامن الجماعي"، مجلة السياسية والدولية،العدد 11، 2009، ص 155.

أولا: التحديات الأمنية والتهديدات الداخلية المؤثرة على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ليس ثمة شك في أن منطقة الخليج العربي تعتبر من أكثر المناطق الجغرافية في العالم حساسية وقابلية للتفجر والصراع فيما بين الدول. ويعود ذلك إلى عدد من العوامل، بعضها جغرافية، حيث تتوسط هذه المنطقة العالم جغرافياً، وتكاد تمثل مفترق الطرق فيها وما الصراع التاريخي بين الدول الغربية للسيطرة على طرق التجارة وبالذات الطرق البحرية والبرية التي توصل إلى الشرق لهو اكبر دليل على أهمية المنطقة جغرافياً. وبعضها تاريخي حضاري، حيث هي مهبط الدين الخالد، الإسلام، وقبلة المسلمين في كل مكان، وتهفو أفئدة جميع المسلمين في العالم لزيارة المقدسات الإسلامية فيها وتأدية الشعائر الإسلامية، والبعض الآخر استراتيجي، حيث هي مركز كثير من الموارد والطاقات الحيوية.

شكل رحيل الجيل المؤسس لمجلس التعاون لدول الخليج العربية تحدياً جديد لمستقبل هذا المجلس وهل سيحافظ الجيل الحاكم من القادة الشباب هذا ما سوف تقرره السياسات العامة لتلك الأنظمة الشابة.

1: نزاعات الحدود بين دول مجلس التعاون الخليجي وتداعياتها الأمنية.

ارتبط الأمن الإقليمي لبلدان الخليج العربي منذ أواخر القرن الماضي، بالتوازنات الإستراتيجية للقوى العظمى التي تعدها منطقة حيوية لمصالحها([1])، ونظرا الأهمية الإستراتيجية التي يتميز بها من ناحية الموقع الجغرافي الذي يضم عدداً من الممرات الحيوية للتجارة العالمية، وكذلك الأهمية النفطية لتلك الدول، إذ أعلنت الحكومة البريطانية عزمها على الانسحاب من الخليج العربي عام 1968م،الا ان هذا الانسحاب خلق ازمة الحدود بين الدول المنطقة، سنركز على البعض منها:

أ- ازمة الحدود بين المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة.

سبب هذه الازمة هو حقل " شيبة" النفطي في منطقة خور العديد، وتفاقم التوتر عام 2010 بين السعودية والامارات بسبب تعاون قطري اماراتي في نقل الغاز القطري عبر الأراضي السعودية، ففي مارس تم اعتقال جنود حرس الحدود من الطرفين في المنطقة المتنازع عليها([2]). لذا فان ازمة الحدود يجب ان يتم وضع إطار قانوني منصف للطرفين لتلافي أي تضادم مستقبلي حولها.

---

(1)- يوسف خليفة اليوسف، "دول مجلس التعاون الخليجي ومثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، كانون الثاني/يناير 2011، العدد 383، ص 19.

(2) - الحلفاء الأعداء.. تاريخ الخلافات السعودية الإماراتية الذي لا نعرفه" منشور بتاريخ 2017/6/21 على

ب – ازمة الحدود بين سلطنة عمان والامارات العربية المتحدة.

بعد حل النزاع الثلاثي القائم حول منطقة البريمي بين اطرافه سلطنة عمان ودولة الامارات والمملكة العربية السعودية، ففي عام 1977 أعلنت سلطنة عمان عن وجود نزاع حدودي مع امارة راس الخيمة القريبة من شبه جزية مسندم العمانيةوتدخلت العربية السعودية والكويت وتم التوصل للاتفاق عام 1996 بترسيم جزء من منطقة النزاع بحدود 330 كلم من حدودهما المشتركة وفي عام عام 2008 تم الاتفاق على ترسيم الحدود المتبقية بطول 272 كلم. وفي الأول من شهر مايو عام 1999 وقعت في مسقط اتفاقية لتحديد وترسيم الحدود في القطاع الحدودي المشترك بين كل من السلطنة ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، ووقعها المغفور لهما السلطان قابوس والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات "رحمهما الله" ([1]). ووفق المفهوم العُماني لا توجد قضية حدود بين السلطنة ودولة الإمارات، وما تبقى في هذا الموضوع يدخل في إطار النواحي الفنية مع كل إمارة على حدة، وذلك في ضوء الوثائق والثوابت المتعارف عليها.

مع وجود أزمات حول الحدود بين المملكة العربية السعودية والكويت وكذلك بين دولة قطر والمملكة العربية السعودية، وأزمة الحدود بين قطر والامارات والبحرين والتي لن تحل اذا لم يتم وضع اطار قانوني بين الأطراف في اجتماعات مجلس التعاون الخليجي بصورة جماعية او باتفاق ثنائي بين الأطراف.

ج – ازمة الحدود بين قطر والبحرين.

تم احالة النزاع الذي كان قائما بين قطر والبحرين حول بعض الجزر البحرية الى محكمة العدل الدولية، حيث حددت محكمة العدل الدولية تاريخ 28 سبتمبر (أيلول) 1992 لتقديم قطر وثائقها إلى المحكمة، كما حددت اليوم التالي 29 سبتمبر (أيلول) 1992 موعدا لتقديم البحرين وثائقها.

وكان شكلا من اشكال الأدراك لدى الطرفين باستحالة تحقيق هدف كل منهما بالوسائل العسكرية.. وقد شكلت تسوية النزاع بين قطر والبحرين نموذجاً لتسوية النزاعات في المنطقة، بالرغم من وجود خيارات اخرى لتسوية النزاعات الحدودية كما جرى بين السعودية وقطر اللتين توصلتا إلى حل سياسي من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين([2]).

الرابط https://www.noonpost.com/content/18540

(1) – مجدي العفيفي،" ترسيم الحدود.. إنجاز عظيم للسلطان قابوس"، 2020 نشر على الرابط : www.omandaily.om

([2]) – يوسف سليمان علوش، مشكلات الحدود في منطقة الخليج والجزيرة العربية، رسالة ماجستير غير منشورة – مقدمة الى كلية العلوم السياسية / جامعة دمشق / دمشق 2009، ص 44.

2: سباق التسلح والتوزان العسكري وأثره على أمن دول الخليج العربي.

هناك دوافع عسكرية تدعو دول مجلس التعاون الخليجي إلى تطوير وتدعيم منظومتها الأمنية في مواجهة تلك التحديات، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي ربما يأتي الوجود الأمريكي في المنطقة كسبب أولي رغم الانسحاب من العراق2011 وأفغانستان2021، وكذلك تدهور العلاقات الامريكية – الإيرانية، وتداعياتها المستقبلية على المنطقة، بالإضافة إلى التطلعات الهندية والصينية وبروزهما كقوتين عالميتين وقد يؤدي إلى تصادهما من منظور مصالحهما المتعارضة كاحتمال مستقبلي([1]).

وفي جانب الانفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي يلاحظ إن مجمل ما أنفقته دول مجلس التعاون على التسلح منذ عام 2012 بلغ 130 مليار دولار، وهي أرقام تؤكد إن دول الخليج اكثر دول العالم إنفاقا على التسلح كنسبة من دخلها القومي([2]).

حيث بلغ الإنفاق العسكري السعودي67.6 مليار دولار، في عام 2018، وهو ثالث أكبر إنفاق عسكري على مستوى العالم وأكبر إنفاق عسكري في منطقة الخليج بفارق كبير عن الدول التالية في الترتيب في السنة المذكورة([3])، تليها الامارات العربية المتحدة حيث حين بلغ إنفاقها 22.8 مليار على التسلح، ويمكن تتبع باقي الانفاق العسكري لدول الخليج عبر معهد ستوكهولم هذه الأرقام لتقدير إجمالي الإنفاق العسكري لديها، ربما يكون هذا الانفاق غير مبرر وكان بالإمكان انفاقه على الاقتصاد والتنمية لدول الخليج عموما.

3: العمالة الاجنبية الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي.

ياتي تاثيرها من خلال خطر زعزة التركيبة السكانية، بالإضافة الى الاتجار بالبشر والتسلل والخطر الثقافي على بنية التقاليد والأعراف المجتمعية، والتي تتسبب بمشاكل اجتماعية كتهريب المخدرات والسلاح وغسل الأموال والجرائم الالكترونية، والتي تساهم في دعم الإرهاب والمنظمات الإرهابية، واثرها الخطير على امن دول الخليج العربي. واكثر العمالة الاسيوية في المنطقة هي العمالة الهندية والباكستانية.

---

(1) – سعود بن محمد ال غزي، "شراكات الدفاع: مجالات التحالف الاتحادي في ظل هيكل عسكري مشترك"، مجلة السياسة الدولية– العدد 196 نيسان/ابريل2014 ، المجلد 49، ص24.

(2)– عبدالله الشايجي ،"اتحاد دول الخليج العربي افاق المستقبل"، مجلة السياسة الدولية– العدد 196 نيسان/ابريل2014، المجلد 49، ص31

([3])– دراسة نشرت على موقع جريدة القبس في عددها الصادر بتاريخ 18 حزيران– يونيو 2019 على الرابط: https://www.alqabas.com/article/681455–

و بعد تجربة الهند وباكستان النووية عام 1998، أبدت دول المجلس قلقها من وجود أسلحة نووية لدى الدولتين المتخاصمتين، فقامت وزيرة الخارجية الهندية بزيارة الدوحة، وأعلنت أن السلاح النووي الهندي لن يكون مهددا لأمن دول المجلس، ولن تبادر الهند باستخدامه تجاه أي طرف([1]). فعلا سبيل المثال لو اخذنا نسبة العمالة الوافدة الهندية في دول مجلس التعاون الخليجي الست لسنة 2016 لوجدنا اعداهم وفق الجدول الاتي:

نسبة العمالة الهندية في دول الخليج العربية

ت	الدولة	إجمالي العدد
.1	البحرين	316175
.2	الكويت	923260
.3	عمان	796001
.4	قطر	600000
.5	السعودية	3053567
.6	الإمارات	2803751
	المجموع	7.892.754

المصدر: قبلان واخرون، العرب والهند تحولات العلاقة مع قوة ناشئة ومستقبلها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر ،2020.

4: التنافسية والدولة القائد في العلاقات الخليجية – الخليجية.

رغم البداية الناجحة لمجلس التعاون الخليجي منذ عام 1981 ، وما واجهه من تحديات كبيرة على المستوى الداخلي كنزاعات الحدود والتنافسية للريادة وقيادة المجلس بوجود الدولة القائدة التي تريد العربية

(1)– عبدالله العديلي، واخرون، "مجلس التعاون لدول الخليج العربي والهند . الأمن القومي والعمق الاستراتيجي"، مركز الحضارة العربية، مصر ـ القاهرة، 2015.

السعودية لعب الدور فيه باعتبارها الدولة الأكبر والاقوى اقتصادياً، الا ان ذلك جوبه برفض داخل المجلس من قبل أغلب دول المجلس في البداية وفضل قادة المجلس القيادة الجماعية، تمثل الدولة القائد باعتبارها الراعية للمجلس والتي تمتلك مقومات القيادة من حيث الإمكانيات المادية والكثافة السكانية والمساحة الجغرافية وثرواتها، وعلاقاتها الدولية وتشابك مصالحها وأهدافها، ووجدت المملكة العربية السعودية انها تمتلك تلك المعايير للدولة القائد، ومع رحيل أغلب الجيل المؤسس من قادة دول مجلس التعاون الخليجي، بدأت مرحلة جيل الشباب من القادة والذين تسارعوا الخطى باتجاه الانفتاح على العلاقات الدولية دون الانطلاق من العلاقات الداخلية عبر مؤسسات الدولة والمواطنين، فبزغت حالة التسرع في إتخاذ القرارات وشهدت مرحلة ما سميت (ثورات الربيع العربي) التي عمت الوطن العربي في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2011، حالة التدخل في شؤون الدول الاقليمية، كحالة تدخل الامارات العربية وقطر في الشأن الليبي بعد سقوط النظام القذافي، كذلك التدخل السعودي– الاماراتي في اليمن ضد الحوثيين، وهكذا استمر التدخل في سوريا ومصر وتونس ربما يكون لديها الطموح للبروز كقوى اقليمة واعدة، كونها تمثل بثقلها المالي مركزا للاستقطاب تحولات دولية متغيرة في المنطقة .

الا انه في نهاية المطاف حصل التصادم بينهما بسبب حالة تعارض المصالح وادت الازمة القطرية – الخليجية الى زعزعة الامن الخليجي خصوصاً والأمن القومي العربي عموماً حيث اتاحت لدول الجوار الاقليمي(تركيا–إيران – "إسرائيل") من التدخل([1]).

وقد شكلت القمة الخليجية (41) التي سميت (قمة العلا) التي عقدت في المملكة العربية السعودية بتاريخ 1 يناير/ كانون الثاني عام 2021 ، انفراجا في الازمة الخليجة بعد ان تصافح كل من ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان والأمير تميم بن حمد أمير دولة قطر وصدر بيان الختامي للقمة المسمى (اتفاق التضامن)([2])، لينهي فترة حرجة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

(1)– عبدالوهاب كريم حميد،" مجلس التعاون الخليجي تعاون ام صراع على الزعامة، وتاثير الازمة القطرية – الخليجية على الامن القومي العربي" ، مؤتمر مركز الدراسات الاستراتيجية– جامعة كربلاء للفترة 14–15 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(2) – قمة العلا لرأب الصدع الخليجي، نشرت الاخبار على موقع الجزيرة على الرابط: https://www.aljazeera.net/gallery/2021/1/5/

ثانياً: التحديات الأمنية والتهديدات الخارجية المؤثرة على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ان صغر حجم الدول العربية في الخليج، وقلة عدد سكانها يجعلان الأمن الجماعي الخليجي والعربي خيارها الاستراتيجي الأفضل، وضرورة الحد من الافراط في الاعتماد على الخارج في تحقيق أمن واستقرار الخليج في مواجهة السياسات العدوانية المحتلمة للقوى الإقليمية فيه،على الرغم ما تقدمه الاتفاقيات الدفاعية مع الدول الكبرى من اغراء([1]).

وتتمثل التحديات بالتدخلات الإيرانية في دول الخليج، والوجود الإيراني في لبنان والعراق ولبنان واليمن وسوريا، ودعمها للأقليات من مواطني دول الخليج ممن يلتقون مع الجمهورية الإيرانية في التوجه، والدور التركي وتطلعها للعودة إلى محيطها الإسلامي لا سيما أثر عقبات انضمامها للاتحاد الأوربي. كذلك التوسع الاستيطاني الصهيوني وعمليات التطبيع مع بعض الدول العربية ومنها الدولة الخليجية (الامارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين)([2]).

لذا سنتناولها وفق مايلي:

1: التدخلات الإيرانية وملفها النووي ومخاطرها على أمن دول الخليج العربية.

بروز الدور الإيراني كمهدد للأمن الخليجي من خلال فرض نفوذها ومحاولة السيطرة والتحكم في المنطقة العربية عموماً والخليجية خصوصاً، والمساهمة في التدريب العسكري لبعض المليشيات ودعمها بالمال والسلاح سواء في العراق أو لبنان وسوريا واليمن، وارسال خلايا التجسس والتحريض المذهبي بين مواطني المجتمع العربي، ويبقى الملف النووي الايراني العسكري معضلة الأمن المهددة لدول الخليج العربي بما يحمله من تداعيات خطيرة على مستقبل المنطقة نفسيا وبيئيا ، مع احتمال تسرب اشعاعي غير مقصود أو بسبب احتمال توجيه ضربة أمريكية أو إسرائيلية له.

تصرُّ النُخب الحاكمة الإيرانية المتعاقبة على توظيفٍ مقصودٍ ومركز لمتغيرَي التاريخ والجغرافيا في الخطاب السياسي، كما يعمدُ الحُكّام الإيرانيون إلى استحضار أحداث الحرب العراقية – الإيرانية بشكلٍ ممنهج حتى تظل عالقةً بالأذهان([3])‘ وتهندس لوعيٍ قومي يُبرر للحكومة تدخلاتها المستمرة والمتكررة في شؤون دول الجوار، بذريعةِ استباق الهجوم وتدمير الخطر من مصدره، ويُبرر في الآن ذاته الميزانية

(1) – ظافر محمد العجمي،" امن الخليج العربي ... تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، أطروحة دكتوراه، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت اذار/ مارس 2006، ص 617.

(2) – سعود بن محمد ال غزي "شراكات الدفاع: مجالات التحالف الاتحادي في ظل هيكل عسكري مشترك"، مصدر سابق، ص24.

([3]) – عبد الله فهد النفيسي، إيران والخليج، ديالكتيك الدمج والنبذ، الكويت: دار قرطاس للنشر، 1999م، ص 12.

الضخمة التي أصبحت عبئًا على مقدرات الدولة من خلال دعمها للجماعات والميليشيات والحكومات الحليفة. كما ان استمرار إحتلال الجزر الإماراتية الحالةَ الوحيدة التي كشفت النزعةَ التوسعية الإيرانية وخطرَها العسكري الجسيم على المنطقة، فهي لا تزال تُردد مقولة أن مملكة البحرين جزءٌ من الدولة الإيرانية، وهو ما يعتبر تهديد حقيقي للاطماع الإيرانية في دول الخليج العربي([1]).

2: التطبيع مع الكيان الصهيوني واثره على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

إن فكرة تطبيع العلاقات العربية مع الإحتلال الصهيوني الغاصب للأرض فلسطين العربية ليست فكرة حديثة أو سلوكًا غريبًا، لكن ما يميز هذه الفترة السياسية هو أن بعض الدول العربية والخليجية بالأخص تتسابق للإحتماء خلف ظهر الإحتلال الصهيوني للحفاظ على مصالحها السياسية والإقتصادية.

اذ لا بد من الكشف عن المخططات الصهيونية لتفتيت الوطن العربي وزعزعة امنه واستقراره، وتهدف هذه الخطط التي تفتك بوحدة الأمة العربية إلى تقسيم الدول العربية والخليجية على أساس الأعراق والطوائف الدينية، وذلك من خلال تقديم الإحتلال الدعم المعنوي والمادي للطوائف والأقليات الدينية وتشجيعها على الإنفصال ومحاربة الدول والحكومات الشرعية ومطالبتها بالإستقلال والحكم الذاتي. ومن أمثلة الأقليات التي نجح الصهاينة في شحنها بأفكار الإستقلال والإنفصال وتقديم المعونات المادية والعسكرية: الأكراد في العراق، والموارنة في لبنان، والجنوبيين في السودان ([2])، وحدى هذه المخططات التي تستهدف أمن الخليج هو دائرة شبه الجزيرة العربية وتمثل السعودية الدولة القائدة فيها للاستهداف وخاصة في المنطقة الشرقية .

استطاع الكيان الصهيوني من التطبيع ومد علاقات دبلوماسية واقتصادي بدأ من مصر باتفاقية كامب ديفيد 1978 مرورا بالأردن والمغرب وتونس وموريتانيا، وقد أوقف بعض هذه الدول علاقاتها اثر الانتفاضة الفسلطينية ضد الكيان الصهيوني والقمع التي مارسته القوات الصهيونية ضد أبناء الشعب الفلسطيني.

([1]) – بن بختي عبد الحكيم ،" الترتيبات الأمنية ومواجهة الخطر الإيراني في منطقة الخليج العربي"،على رابط المعهد الدولي للدراسات الإيرانية بتاريخ 27 أيلول/ سبتمبر 2020: https://rasanah-iiis.org?p=22227

([2]) – أحمد سعيد نوفل، " دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي" مركز الزيتونة للدارسات والإستشارات. الطبعة الأولى بيروت2007، ص9.

ثم اتجه الكيان الصهيوني إلى دول الخليج حيث استطاع التطبيع مع الإمارات حيث أعلنت الإمارات العربية المتحدة في 13 أب/اغسطس 2020 التطبيع الكامل لعلاقاتها الدوبلوماسية لتصبح بذلك ثالث دولة عربية بعد مصر والإردن توقع اتفاقية سلام مع الإحتلال الصهيوني.ثم تلتها البحرين حيث أعلنت سلطات البحرين والإحتلال الصهيوني في 11 أيلول/ سبتمبر 2020 عن اتفاق للسلام، لتصبح بذلك الدولة العربية التي نادت بالسلام مع الإحتلال بعد مصر والأردن والإمارات. اما بالنسبة لسلطنة عُمان فقد تم افتتاح مكتب للتمثيل التجاري بينهما لدعم التعاون في الميادين الفنية والإقتصادية عام 1996 بعد زيارة إسحاق رابين عام 1994 لمسقط ، كما زار شيمون بريز عمان على رأس وفد كبير عام 1996م. ولكن بعد عدة سنوات (أي في عام 2000)، تم تجميد العلاقات وإنهاء أي ارتباط بالإحتلال على كافة الأصعدة، إلى حين اجتماع الراحل السلطان قابوس مع رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2018، خلال زيارة نادرة للسلطنة([1]). تزامنت مع زيارة محمود عباس كان الغرض منها إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية.

اما بالنسبة لقطر فقامت بتطبيع علاقتها مع الإحتلال، واحتفظت بعلاقتها المعهودة والمتميزة معها، وقد بادر وزير خارجية قطر بالإعلان في تشرين الأول/أكتوبر 1995 عن أن بلاده تؤيد إلغاء المقاطعة الإقتصادية المباشرة مع الإحتلال حتى إن لم يتحقق السلام الشامل، وفي عام 1996 قام شيمون بريز بزيارة قطر على رأس وفد كبير بناءا على دعوة رسمية من أمير قطر([2]).

يتبين من ذلك إن اتفاقيات السلام والتطبيع التي وقعت بين الإحتلال والبلدان العربية لتطبيع العلاقات فيما بينها، غلب عليها طابع الإملاءات، وبضغط الإدارة الامريكية المتعاقبة. والبعض الاخر وفقا لمصالح تلك الدول المطبعة، تحسبا للاي اعتداء قد تتعرض له او يحاك ضدها.

3: تعاظم الدور التركي واثره على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

شهدت السنوات الست الماضية مساراً تصاعدياً للحضور التركي في الخليج. ووصل التبادل التجاري بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي مستويات لم يشهدها في أي وقت مضى. بل إن إحدى دول المجلس تقدمت على ألمانيا، كأكبر مستقبل للصادرات التركية في العالم، وفي ذلك تحول تاريخي بالكثير من

([1]) – دراسة نشرت على موقع CNN العربية الرابط: https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2018/10/26/israeli-pm-omani-sultan-meet-officially-first-time-1996

([2]) – أحمد سعيد نوفل، المرجع السابق، ص11

المعايير، بعد سنوات من حرب الخليج الثانية، نجح الأتراك في تأسيس ما يمكن اعتباره بداية مسعى للنهوض بدور سياسي وأمني في الخليج العربي، انطلاقاً من الروابط الثنائية المباشرة، التي تعاظمت في السنوات الست الماضية([1]).

كما إن دول مجلس التعاون الخليجي وقفت مع الشعب والحكومة التركية ورفضهم للانقلاب الفاشل في تركيافي تموز/ يوليو2016([2]). الا ان الازمة القطرية– الخليجية أحدثت شرخا في هذه العلاقات حيث وقفت تركيا الى جانب قطر ضد التحالف المضاد لقطر(المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وجمهورية مصر العربية) . ربما يعاد ترتيب العلاقات التركية الخليجية إلى نوع من التكيف عبر المتغيرات في القضية الفلسطينية.

4: الوجود الأجنبي وتحالفاته العسكرية واثرها على أمن دول الخليج العربي.

يأتي الوجود الأمريكي في المنطقة من أهم عوامل المؤثرة على أمن الخليج العربي ومن خلال الاتفاقيات الثنائية أو التحالفات العسكرية كما حصل ابان احتلال العراق للكويت وتشكيل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية للاخراج القوات العراقية من الكويت عام 1991، كما ظهرت قضايا الإرهاب والتطرف التي لا يمكن فصلها عن احتلال العراق أو الملف النووي الإيراني أو السياسة الأمريكية([3])، وبعد احتلال العراق عام 2003 دخل الاتحاد الأوربي كشريك داعم للسياسة الامريكية في هذه التحالفات في منطقة الشرق الأوسط وادى إلى فتح العديد من الملفات العسكرية والسياسية والأمنية والثقافية([4]).

بالإضافة إلى منظومته العسكرية في قوات حلف "الناتو" وقد تشكلت العديد من التحالفات منها:

– التحالف الدولي لأمن وحماية الملاحة البحرية وضمان سلامة الممرات البحرية، هو تحالفٌ دولي نشأ في تشرين الثاني/نوفمبر 2019م، ويقعُ مقرُّه في البحرين، بعد تهديد ايران بغلق مضيق هرمز واستهداف البواخر الأجنبية.

([1]) – عبد الجليل زيد المرهون ،"مستقبل الدور التركي في الخليج "، مركز الجزيرة للدراسات، نشر على الرابط https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2008/2011721132228859141.html

(2) – محمد زاهد جول،"تركيا والبحرين وأمن الخليج"، نشر على ارابط:

https://al-sharq.com/opinion/16/02/2017C

([3]) – ياسين سويد، " الوجود العسكري الأجنبي في الخليج – واقع وخيارات"، ط2، دار المعارف، بيروت، 2015م، ص27.

([4])– مريم سلطان لوتاه، " امن الخليج التحديات الراهنة والسيناريوهات المستقبلية"، دراسات استراتيجية– مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،أبو ظبي2013، ص36.

– الشراكة الإستراتيجية بين حلف الناتو ودول الخليج العربي (مبادرة إسطنبول).

– التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب([1]).

– تحالف دعم الشرعية في اليمن االذي قادته المملكة العربية السعودية، حيث تأسس التحالف في مارس 2015م، بسبب التواجد الإيراني المُقلق([2])، الداعم للحوثيين ضد حكومة اليمن بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي.

– اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون الخليجي في الدورة الحادية والعشرين للمجلس الاعلى (المنامة ، كانون الأول/ديسمبر 2000م).

– قيادة قوات درع الجزيرة المشتركة لتكون القيادة البرية الموحدة التابعة للقيادة العسكرية الموحدة لمجلس التعاون ، وأن تكون بمسمى "قيادة قوات درع الجزيرة" حيث جرى إعادة هيكلتها في الدورة الرابعة والثلاثين للمجلس الأعلى (الكويت ، كانون الأول/ ديسمبر 2013م)([3]).

وربما نشهد مستقبلا تحالفات أخرى بين دول متعارضة كما حدث في الازمة القطرية الخليجية حيث اجتمع تحالف تركي – إيراني– قطري مقابل تحالف سعودي – اماراتي – بحريني– مصري.

رغم الكم الهائل من هذه التحالفات الا ان أمن الدولة وربما نظام الحكم قد يتعرض لاي خطر يهدده عندما تتعارض مصالح الدولة المتحالفه مع أي دولة داخل التحالف كما حصل في فتور العلاقات الامريكية السعودية بعد وصول الرئيس جو بايدن على عكس فترة الرئيس ترامب. وقد تتحسن العلاقة في أي وقت بسبب وجود مصالح مشتركة تربط الإدارة الامريكية ونظام الحكم في المملكة العربية السعودية.

وعلى الرغم من هذه الاستراتيجيات الا انها تعتبر غير كافية في ظل تنافر العلاقات وعدم العمل كتحالف واحد وانما تكون تلك الاستراتيجيات ثنائية بين الدول العظمى ودول الخليج على انفراد مما يضعف عمل المجلس.

([1]) – محمد بن سعيد المغيدي، « التحالف العسكري لمحاربة الإرهاب انطلاقة فريدة بإستراتيجية جديدة»، التحالف، الرياض: ، العدد 2، شهر شباط/فبراير 2020، ص 5.

([2]) – ماجد المذحجي ، أسيل سيد أحمد ، فارع المسلمي ، «أدوار الفاعلين الإقليميين في اليمن وفرص صناعة السلام»، ورقة سياسات،،صنعاء: مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية،. عدد1، حزيران/ يونيو2015، ص2

(3) – العمل العسكري المشترك، موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية نشر على الرابط: https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/Pages/main.aspx

لذا فمن الأنسب على دول مجلس التعاون الخليجي الاعتماد على مقوماتها وامكانياتها المادية والبشرية في تعزيز منظومتها السياسية والعسكرية والأمنية.

ووضع استراتيجية شاملة تهدف لتعزيز العلاقات بين دول المجلس والتاكيد على ان مصرها مرتبط بقوتها ووحدتها.

الخاتمة:

إن أهم معضلة للأمن في مجلس التعاون لدول الخليج العربي هو تدمير واحتلال العراق الذي يمثل أهم القوى الرئيسية في منطقة الخليج العربي، بالإضافة إلى حرب اليمن ، وان التكامل الأمن في الخليج لا يأتي إلا عبر اندماج العراق واليمن بعد تحسن وضعهما السياسي والأمني في المنظومة الخليجية الذي يؤدي إلى إضافة قوة بشرية ومادية تضاف إلى رصيد دول مجلس التعاون الخليجي.

نعم يواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحديات خطيرة ،وقد تشكل تهديد خطير على مستقبل وجودة اذا لم تتوحد استراتيجية مواجهة تلك التحديات من قبل دول المجلس الست ووضع كافة الإمكانيات البشرية والمادية في سبيل الحفاظ على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي.

لذا فالأمن الخليجي لا يتحقق إلا عبر إعادة الثقة للمنظومة الخليجية وتدعيم مجلس التعاون الخليجي وتقريب العراق واليمن ليكون قوة إقليمية فاعلة على المستوى الدولي بما يتضمنه من مقومات بشرية ومادية.

الاستنتاجات:

- أمن أي دولة خليجية لا يمكن ان يكون بمعزل عن أمن دول الخليج مجموعة، فاي تهديد لدولة ما هو تهديد لباقي دول الخليج العربي.
- العمل على وحدة الصف الخليجي وعدم الانجرار نحو ربط اتفاقيات ثنائية تضر بمصالح دول الخليج الأخرى.
- أزمة الحدود بين دول الخليج لن تحل اذا لم يتم وضع اطار قانوني بين الأطراف في اجتماعات مجلس التعاون الخليجي بصورة جماعية او باتفاق ثنائي بين الأطراف.
- الانفاق غير مبرر للتسلح سيكون له تأثير سلبي على الاقتصاد والتنمية لدول الخليج عموماً.
- مازال الكيان الصهيوني يشكل تهديدا لوحدة الصف لدول الخليج العربي والمنطقة العربية على حد سواء بسبب اطماعه التوسعية.

- تمثل ايران تهديدا اخر لا يقل خطورة عن الكيان الصهيوني بسبب توسيع نفوذها في المنطقة وتدخلاتها في شؤون الدول (كالعراق ولبنان وسوريا والبحرين واليمن،....).

التوصيات:

- وحدة الصف بين اطراف البيت الخليجي الضمانة الأساسية للأمن دول مجلس التعاون الخليج العربي.
- على دول مجلس التعاون الخليجي الاعتماد على مقوماتها وامكانياتها المادية والبشرية في تعزيز منظومتها السياسية والعسكرية والأمنية.
- إعادة الثقة والانسجام بين دول مجلس التعاون الخليجي ووضع استراتيجية شاملة تهدف لتعزيز العلاقات بين دول المجلس والتأكيد على ان مصيرها مرتبط بقوتها ووحدتها.
- عودة العراق القوي يعزز من أمن دول الخليج العربي والمنطقة ضد الاطماع من الدول المحيطة (الكيان الصهيوني وايران وتركيا).
- الأمن الخليجي جزء لا يتجزأ لذا ضرورة الحفاظ على قوة ومتانة مجلس التعاون الخليجي وتقوية حلقاته الهيكلية.